تحليل السياسات الإنتاجية والاستيرادية لمحصول القمح في مصر

د/ إمام إمام حسب النبي د/ محمود عزت عبد اللطيف
باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي باحث أول بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي

مقدمة:

تعتبر السياسات الزراعية المرتبطة بالمحاصيل الإستراتيجيه التي لها صله بمستوى الضرائب أو دعم المنتج أو المستهلك، كذلك مستوى الضرائب أو الدعم على أسعار عناصر الإنتاج وسياسات سعر الصرف وأسعار الضمان تعتبر من أهم الأدوات لإحداث التأثيرات المناسبة واللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي ، وذلك لعلاقتهالمباشرة بتوجيه كل من الإنتاج والاستهلاك في الاتجاه الذي يرغبه المجتمع .

كما يعد توفير الغذاء من أهم القضايا التي تحتل مكان الصدارة من بين كافة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمحلية، خاصة إذا تم النظر إلى الفجوة الغذائية ليس من الناحية الكمية فحسب،بل النظر إليها من الناحية النوعية. ويعتبر القمح في مصر هو المحدد الرئيسي لقيمة وحجم الفجوة الغذائية، حيث أنه من المحاصيل الغذائية الرئيسية للغالبية العظمى من السكان ، حيث يستخرج منه الدقيق اللازم لإنتاج الخبز، والذى يمثل الغذاء الأساسى للمواطن المصري، وتعتبر مصر من الدول الرئيسيه المستورده للقمح نظراً لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الإحتياجات المحلية منه . حيث بلغ حجم الفجوه القمحيه نحو ٧,٥ مليون طن ٢٠١٦ وحجم الإنتاج من القمح المصري لنفس العام حوالي ٩,٦ مليون طن في حين أن متوسط الاستهلاك القومي لنفس العام قدر حوالى ١٧,١مليون طن الأمر الذي يؤثر سلبيا بالضرر على معدل الأكتفاء الذاتي من القمح في مصر على أعتبار أن القمح يعتبر أهم المحاصيل الأستراتجيه في مصر ولاغنى عنه في غذاء المواطن المصري خاصة الطبقات منخفضة الدخل والتى تمثل الشريحه الأكبر في فئات دخول المواطنين المصرين.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في أن محصول القمح يتأثر كغيره من المحاصيل أو أي نشاط إقتصادي بمدى نجاح وسلامة السياسات الزراعيه التي تنتهجها الدولة ، كما أن مزارعي القمح في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي إنتهجتها الدولة منذه فتره طويله يكون حراً في زراعة أرضه واتخاذ قراراته الإنتاجية وفقاً لحساباته ، وذلك في ضوء آليات العرض والطلب وتغير الأسعار بالأسواق دون تدخل الدولة ،كما أن خضوع محصول القمح لظروف التجاره الحره باعتباره محصول استيرادي بالنسبة للدوله وعدم تحقيق ميزه نسبيه في الإنتاج بدرجه تضمن تحقيق معدلات عاليه من الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الحيوي الهام ، فضلاً عن تزايد معدلات حجم الفجوة القمحية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) .

أهداف البحث:

يستهدف البحث بصفه أساسيه قياس أثر السياسه الإنتاجية الزراعيه المطبقه على إنتاج القمح كأحد أهم المحاصيل الإستراتيجيه ، وذلك من خلال دراسة أثر هذه السياسات على الآتي:

١- محصول القمح لتحديد الميزة النسبية في إنتاجه مقارناً بسلع ومحاصيل زراعيه أخرى مماثله تنتج محلياً .
٢- التجاره الداخليه والخارجيه للمدخلات والمخرجات الإنتاجية لمحصول القمح في مصر.
٣- الاقتصاد القومي الشامل ومدى نجاح أو فشل تلك السياسه أو النمط الإنتاجي لمحصول القمح المتبع في علاج مشاكل القطاع الزراعي وما أدت إليه من فرض ضرائب على المنتج أو على العوامل الإنتاجية .

كما يستهدف البحث أيضاً تحليل السياسه الاستيرادية لمحصول القمح من خلال التعرف على تطور كمية الإنتاج والواردات وسعر الاستيراد من القمح ، وكذلك التعرف على العوامل المحدده للواردات من

القمح من خلال دراسة بعض العلاقات الفيزيقية بين كمية الواردات وبين كل من : كمية الإنتاج والاستهلاك من القمح وعدد السكان وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار في الدولة .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمد البحث على أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والكمي لبنود التكاليف الإنتاجية والعوائد الفدانية لمحصول القمح في مصر مالياً وإقتصادياً، وذلك لحساب معاملات ومعدلات الحماية الاسمي والفعال، ومعامل الميزة النسبية لانتاج محصول القمح من خلال مصفوفة تحليل السياسات (PAM) لتحقيق أهداف البحث، حيث اعتمد على تحليل السلاسل الزمنية ومعدلات النمو السنوية، وبعض المقاييس الاحصائية اللازمة، واعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات المنشورة وغير المنشوره من مصادرها المختلفه، مثل الإداره المركزيه للاقتصاد الزراعي – وزارة الزراعة، والجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء، كما استخدمت قواعد البيانات المتوفره على شبكة الإنترنت التابعه لمنظمة الاغذيه والزراعة FAO ،بالإضافه إلى بعض الرسائل العلميه والدراسات والبحوث الاقتصادبه، والنشرات الدوريه والمراجع العربيه والأجنبيه ذات الصله بموضوع البحث.

النتائج والمناقشة :

أولاً : تحليل السياسات الإنتاجية للقمح في مصر :

تم القيام بتحليل السياسات الإنتاجية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦)،وذلك عن طريق إستخدام مصفوفة تحليل السياسات المتعارف عليها، حيث أنها تتكون من بندين هامين وهما :بند التكاليف الإنتاجية الفدانية مقيمه مالياً واقتصادياً، والثاني بند العوائد الإنتاجية مقيمه كذلك مالياً واقتصادياً بالسعر المحلي (سعر السوق) والسعر العالمي (سعر الحدود) بالإضافه إلى إستنتاج صافي العائد مقيم مالياً واقتصادياً لمحصول القمح.

١) : بنود تكاليف الإنتاج الفدانية مقيمه مالياً واقتصادياً لمحصول القمح في مصر :

تعتبر بنود التكاليف الإنتاجية الفدانية لمحصول القمح أحد العناصر الأساسيه لمصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية فبإستقراء بيانات الجدول رقم (١) الذي يوضح بنود تكاليف الإنتاج الفدانية لمحصول القمح مقيمه مالياً واقتصادياً بالجنيه في مصر خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦) وهذه البنود تتمثل في أجور كل من :العمال والحيوانات والآلات ، وثمن كل من: التقاوي والسماد البلدي والمبيدات ، وأخيراً المصروفات العموميه وإيجار الأرض ، فقد تبين من بيانات الجدول أنه تم استخدام معامل التحويل الموضح بالجدول رقم (١) ، وذلك للحصول على التقييم الاقتصادي لهذه البنود ، مع وضع في الاعتبار أن بنود أجور الحيوانات، وثمن السماد البلدي تبقى على حالها عند تحويلها إقتصادياً ، لأن معامل تحويلها واحد صحيح.

وعند القيام بمقارنة التقييم المالي بالتقييم الاقتصادي لبنود التكاليف الإنتاجية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦) كما جاء بالجدول رقم (١) فقد تبين الآتي:

أ- بالنسبة لبند أجور العمال تبين أن التقييم المالي يفوق التقييم الاقتصادي ، حيث بلغ نحو ١٢٥١,٤ جنيه مالياً . في حين قدر بنحو ٨٣٨,٤٤ جنيه إقتصادياً ، ويعني ذلك إرتفاع أجور العمال محلياً عنها عالمياً لمحصول القمح في مصر خلال الفترة المدروسة .

ب- بالنسبة لبند أجور الآلات إتضح أن التقييم الاقتصادي يفوق التقييم المالي ، حيث بلغ التقييم المالي لأجور الآلات حوالي ٧٧٩,٤ جنيه ، في حين قدر التقييم الاقتصادي بنحو ٨٥٧,٣٤ جنيه .

ت- بالنسبة لبنود ثمن كل من : التقاوي والسماد الكيماوي والمبيدات لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦) ، تبين أن التقييم المالي لهذه البنود يقل عن التقييم الاقتصادي لنفس البنود ، حيث قدر التقييم المالي لهم بنحو ٢٨٠,٤ ، ٤٨٢,٢ ، ١١٤,٨ جنيه . في حين بلغ التقييم الاقتصادي لهذه البنود نحو

٢٩٤,٤٢ ، ٥٣٠,٤٢ ، ١٣٧,٧٦ جنيه على الترتيب ، مما يدل على أن هذه البنود مدعومه من جانب الدولة لمزارعي محصول القمح .

ث- بالنسبة لبند إجمالي التكاليف لمحصول القمح في مصر : تبين أن إجمالي التكاليف الإنتاجية المقيمه مالياً بلغت حوالي ٥٤٣٧ جنيه ، تفوق إجمالي التكاليف الإنتاجية المقيمه إقتصادياَ المقدره بنحو **٥١٨٧,١٨** جنيه ، ويشير ذلك إلى إرتفاع الأسعار المحلية لعناصر أو مكونات تكاليف محصول القمح عن أسعارها العالميه ، مما أدى إلى إرتفاع التكاليف الإنتاجية الإجماليه المقيمه مالياً ، وذلك بمقارنتها بالتكاليف الإنتاجية الإجماليه المقيمه إقتصادياً لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦) ويعني ذلك وجود ضرائب ضمنيه على مزارعي محصول القمح في مصر خلال تلك الفترة.

جدول رقم (١) بنود تكاليف الإنتاج الفدانية لمحصول القمح مقيمه مالياُ وإقتصادياً بالجنيه في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

البيان / السنة	التقييم المالي	معامل التحويل(*)	التقييم الإقتصادي
أجور عمال	١٢٥١,٤	٠,٦٧	٨٣٨,٤٤
أجور حيوانات	٣,٦	١	٣,٦
أجور آلات	٧٧٩,٤	١,١	٨٥٧,٣٤
ثمن التقاوي	٢٨٠,٤	١,٠٥	٢٩٤,٤٢
ثمن السماد البلدي	١١١,٢	١	١١١,٢
ثمن السماد الكيماوي	٤٨٢,٢	١,١	٥٣٠,٤٢
ثمن المبيدات	١١٤,٨	١,٢	١٣٧,٧٦
مصارف عموميه	٣٠٢,٤	١	٣٠٢,٤
التكاليف المتغيره	٣٣٢٥,٤	--	٣٠٧٥,٥٨
الإيجار	٢١١١,٦	١	٢١١١,٦
إجمالي التكاليف	٥٤٣٧	--	٥١٨٧,١٨

(*) معاملات التحويل لبنود التكاليف .

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق .

٢) : العائد الفداني مقيم مالياً واقتصادياً لمحصول القمح في مصر :

يعتبر العائد الفداني لمحصول القمح في مصر أحد أهم عناصر مصفوفة تحليل السياسات كغيره من المحاصيل الزراعيه الأخرى، ويعبر عنه بالناتج أو المخرج، وهو عباره عن الكميه المنتجه من القمح مضروبه في السعر المزرعي (سعر السوق) أي العائد الفداني مقيماً مالياً . في حين أن إذا استخدم معامل التحويل المنشور بالجهات الدوليه بديلاً لسعر الحدود ففي هذه الحاله يطلق عليه العائد الفداني المقيم اقتصادياً. مع وضع في الاعتبار أن محصول القمح له طبيعه خاصه ، حيث له منتج رئيسي ، ومنتج ثانوي وفي هذه الحاله يتم تقدير العائد للمنتج الثانوي بالسعر المزرعي وليس معامل التحويل .

وباستقراء بيانات الجدول رقم (٢) تبين أن المتوسط العام للعائد الفداني لمحصول القمح المقيم مالياً بلغ نحو ٩٢٧٥,٦ جنيه وأنه يقل عن العائد الفداني المقيم إقتصادياً لنفس المحصول الذي بلغ حوالي **١٢٥٢٢,٠٦** جنيه ، خلال الفترة (٢٠١٢– ٢٠١٦) ويعني ذلك أن الأسعار المحلية أقل من الأسعار العالميه للناتج خلال تلك الفترة ، الأمر الذي يستوجب ضرورة إتباع الدولة لسياسات تشجيع مزراعي القمح لسد الفجوه القمحيه وتقليل كمية الاستيراد من هذا المحصول من خلال زيادة الأسعار المحلية لتواكب الأسعار العالميه لهذا المحصول.

٣) :المؤشرات الماليه والاقتصاديه بمصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية للقمح في مصر:

يتبين من الجدول رقم (٣) كافة المؤشرات الماليه والاقتصاديه بالإضافه إلى التحويلات ، وذلك لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ –٢٠١٦) فكانت أهم النتائج كالآتي:

جدول رقم (٢) العائد الفداني لمحصول القمح مقيم مالياُ وإقتصادياً بالجنيه في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

البيان السنة	العائد الفداني (التقييم المالي) (*)	العائد الفداني التقييم الإقتصادي(**)
٢٠١٢	٨٧٨٣	١١٨٥٧,٠٥
٢٠١٣	٩٠٨٢	١٢٢٦٠,٧
٢٠١٤	٩٣١٨	١٢٥٧٩,٣
٢٠١٥	٩٥٦٨	١٢٩١٦,٨
٢٠١٦	٩٦٢٧	١٢٩٩٦,٤٥
المتوسط العام	٩٢٧٥,٦	١٢٥٢٢,٠٦

(*) العائد الفداني : يشمل المحصول الرئيسي والثانوي مقيماً بسعر السوق (مالياً)،

(**) العائد الفداني : يشمل المحصول الرئيسي والثانوي مقيماً بالأسعرا العالميه (إقتصادياً) من خلال معامل التحويل المنشور من بعض الجهات المحلية والدوليهلمحصول القمح في مصر ، معامل التحويل = ١,٣٥)

المصدر : حسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق.

أ- صافي العائد الفداني للقمح مقيم مالياً بالسعر المحلي (أسعار السوق)، واقتصادياً بالسعر العالمي (معامل التحويل):

قدر صافي العائد الفداني لمحصول القمح في مصر من خلال الفرق بين إجمالي العائد الفداني والتكاليف الإنتاجية جنيه /فدان للمحصول مقيم بأسعار السوق ، والأسعار العالميه (معامل التحويل) ، ويزداد صافي العائد الفداني من القمح بإذدياد العائد الفداني أو إنخفاض التكاليف الإنتاجية الفدانية أو إذا كانت الزيادة في العائد الفداني أكبر من الزيادة في التكاليف الإنتاجية الفدانية ، وبالنظر إلي بيانات الجدول إتضح أن صافي العائد الفداني المقيم مالياً بلغت نحو ٣٨٣٨,٦ جنيه / فدان . في حين بلغ صافي العائد الاقتصادي للفدان لمحصول القمح بلغ نحو ٧٣٣٤,٨٨ جنيه / فدان.

ب- القيمة المضافة لمحصول القمح مقيمه مالياً بالسعر المحلي (أسعار السوق) ، واقتصادياً بالسعر العالمي (معامل التحويل) :

يعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة مستلزمات الإنتاج في العائد الفداني ، وتحسب من خلال الفرق بين إجمالي العائد وتكلفة مستلومات الإنتاج ، وباستقراء بيانات الجدول رقم (٣) يتضح منه أن القيمة المضافة المقدره بالسعر المحلي (أسعار السوق) لمحصول القمح في مصر بلغت نحو ٧٩٨٤,٦٠ جنيه / فدان وهي تقل عن نظيرتها المقيمه إقتصادياً بالأسعار العالميه (معامل التحويل) حيث قدرت بحوالي ١١١٤٥,٨٦ جنيه /فدان . مما يبرهن على إرتفاع إجمالي العائد الفداني المقيم إقتصادياً بنسبة أكبر بكثير من إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الاقتصاديه المتاجر فيها لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦) .

ج- التحويلات للعائد الفداني (المخرجات) لمحصول القمح في مصر :

يعكس هذا المؤشر أثر التدخلات في السياسه المطبقه واخفاقات السوق والتي تعبر عن الفرق بين العائد والتكاليف المقدره مالياً واقتصاديا لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ -٢٠١٦) ، وتتمثل التحويلات في مصفوفة تحليل السياسات (PAM) بالاختلافات بين القيمة الماليه والاقتصاديه لكل من: العائد والتكاليف الإنتاجية وصافي العائد الفداني ، وباستعراض بيانات الجدول رقم (٣) فقد تبين منه أن التحويلات في المصفوفه لإجمالي العائد الفداني لمحصول القمح بلغت نحو **(٣٢٤٦,٤٦)** جنيه ، وهي تعد قيمه سالبه . مما يعني ذلك أن مزراعي محصول القمح في مصر يتقاضون سعراً إقتصادياً أعلى من نظيره بالأسعار المزرعيه .

د- التحويلات لكل من : مستلزمات الإنتاج (متاجر فيها)، وتكلفة الموارد المحلية (غير متاجر فيها) ، وصافي العائد (التحويلات الصافيه) ، والقيمة المضافة لمحصول القمح في مصر :

تبين من الجدول رقم (٣) الذي يوضح مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية لمحصول القمح في مصر بالجنيه (٢٠١٢ – ٢٠١٦) ، أن تحويلات مستلزمات الإنتاج (متاجر فيها) بلغت نحو (٨٥,٢) جنيه أي أنها قيمه سالبه ايضاً، وهذا يعني أن مزراعي محصول القمح يدفعون لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها أسعار أقل من نظيرتها العالميه أي يتقاضون دعماً .كما بلغت التحويلات لتكلفة الموارد المحلية (غير متاجر فيها) نحو ٣٣٥,٠٢ جنيه /فدان وهي قيمه موجبه ، أي أن مزارعي القمح يدفعون لعناصر الإنتاج المحلية أسعاراً أعلى من مثيلتها العالميه .

أما بالنسبة لتحويلات صافي العائد فيعتبر من أهم المؤشرات بالمصفوفه ، حيث أنها تعطي مؤشراً عاماً على كفاءة أداء النشاط السلعي ، وقد بلغت تحويلات صافي العائد نحو(**٣٤٦٩,٢٨**)جنيهاً وهي قيمه سالبه ، ويعني ذلك أن مزراعي القمح يتقاضون صافي عائد إقتصاديا أعلى من نظيره مالياً المقيم بسعر السوق . وأخيراً تبين أيضاً من نفس الجدول أن التحويلات الخاصه بالقيمة المضافة لمحصول القمح في مصر بلغت نحو (**٣١٦١,٢٦**) وهي قيمه سالبه، وهي اتفقت نتائجها مع التحويلات لصافي العائد الفداني لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦).

جدول رقم (٣) مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية لمحصول القمح بالجنيه في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

نوع يالتقييم	إجمالي العائد جنيه/فدان	تكلفة مستلزمات الإنتاج	التكاليف الإنتاجية بالجنيه			صافي العائد (*) جنيه/فدان	القيمة المضافة(**) جنيه/فدان
			تكلفة الموارد المحلية				
			العمل	الأرض	الإجمالي		
المالي	٩٢٧٥,٦٠	١٢٩١	٢٠٣٤,٤٠	٢١١١,٦٠	٤١٤٦	٣٨٣٨,٦٠	٧٩٨٤,٦٠
الإقتصادي	١٢٥٢٢,٠٦	١٣٧٦,٢	١٦٩٩,٣٨	٢١١١,٦٠	٣٨١٠,٩٨	٧٣٣٤,٨٨	١١١٤٥,٨٦
التحويلات	(٣٢٤٦,٤٦)	(٨٥,٢)	٣٣٥,٠٢	صفر	٣٣٥,٠٢	(٣٤٦٩,٢٨)	(٣١٦١,٢٦)

( ) الأرقام ما بين القوسين تمثل قيم سالبه.

(*) صافي العائد الفداني = إجمالي العائد الفداني – (مستلزمات الإنتاج الفدانية +تكلفة الموارد المحلية الفدانية)

(**)القيمة المضافة الفدانية = إجمالي العائد الفداني – مستلزمات الإنتاج الفدانية

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدولين رقمي (٣) ، (٤) .

٤): نتائج معاملات مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية لمحصول القمح في مصر :

يعتبر تقدير معاملات الحماية لمصفوفة تحليل السياسات من الأهميه بمكان للحكم على ما إذا كانت السياسات الإنتاجية سليمه أم لا ، بمعنى وجود كفاءة في استخدام الموارد وبالتالي تزداد الرفاهية الاقتصاديه وزيادة فرص مساهمتهم في التجاره العالميه أو العكس ، كما تعد معاملات الحماية أيضاً من أهم أدوات التحليل الهامه لتقييم الأداء بقطاع ما عبر الزمن ، وتتحدد المعاملات المستخدمه في ثلاث معاملات هامه وهي : الحماية الاسميه ، والحماية الفعاله ، وأخيراً معامل الميزة النسبية (تكلفة الموارد المحلية) وفيما يلي تفسير لمعاملات المصفوفه .

أ- معامل الحماية الاسمي لمحصول القمح في مصر :

يمثل معامل الحماية الاسمي مقياساً لكل أنواع الحماية أو الضرائب التي تؤدي إلى عدم تساوي بين الأسعار المحلية وأسعار الحدود ، وعلى هذا الأساس فإنها تعكس مستوى الحوافز أو عدم الحوافز المقدمه لمزارعي محصول القمح المحليين ، وعليه تم تقدير معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانية ، والعائد الفداني لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (**٢٠١٢ – ٢٠١٦**) فقد تبين الآتي:

- معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانية للقح في مصر :

يتبين من الجدول رقم (٤) أن معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها لمحصول القمح بلغت حوالي ٠,٩٤ جنيه، أي أن المعامل أقل من الواحد الصحيح ، ويدل ذلك على وجود ضرائب ضمنيه على مزراعي القمح وفي نفس الوقت دعم المستهلك لمحصول القمح خلال الفترة المدروسة ، كما يشير إلى قيام الدولة بدعم لمستلزمات الإنتاج يقدر بنحو ٠,٠٦ جنيه وهو يعتبر قليل إلى حد ما مثلما كان مطبقاً في فترة بداية تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مجال الزراعة في منتصف الثمنينات وعقد التسعينات .

- معامل الحماية الاسمي للعائد الفداني للقح في مصر :

باستقراء بيانات الجدول رقم (٤) إتضح أن معامل الحماية الاسمي للعائد الفداني لمحصول القمح قدرت بحوالي حوالي ٠,٧٤ جنيه خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦) ، أي أن المعامل أقل من الواحد الصحيح ، ومدلول ذلك أن الدولة تفرض ضرائب ضمنيه على مزراعي القمح تبلغ قيمتها نحو ٠,٢٦ جنيه ، ويعني ذلك عدم حصول مزارعي القمح في مصر على أسعارهم الحقيقية لإنتاجهم التي تحول في صورة دعم للمستهلك من خلال دعم الخبز الناتج من القمح من هذا المحصول ، ووجود سياسة لحماية المستهلك كنوع من سياسات إعادة توزيع الدخول على كافة أفراد المجتمع .

ب- معدل الحماية الاسمي لمحصول القمح في مصر :

يستخدم هذا المؤشر بشكل فعال خلال الفترات الزمنيه القصيره ، من خلال مقارنة الأسعار المحلية بالأسعار العالميه سواء لمستلزمات الإنتاج أو العائد الفداني ، ونظراً لعدم إستقرار تلك المقاييس خلال فترات زمنية طويله ، فضلاً عن عدم إستقرار وتوازن سعر الصرف للعمله المحلية مقابل العملات الأجنبيه الأمر الذي استوجب تقدير هذا المعدل لعدة أعوام متتاليه تقدر بثلاثة أعوام متتاليه على الأقل ، وذلك قبل تقييم نتائج سياسات الحماية .

- معدل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانية للقح في مصر :

بحساب معدل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها لمحصول القمح من خلال طرح الواحد الصحيح من معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج مضروباً في ١٠٠ وعليه اتضح من بيانات الجدول رقم (٤) أن معدل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج الفدانية لمحصول القمح بلغ حوالي (٦) % ، وهي نسبه سالبه ،وتعني قيام الدولة بفرض ضرائب مباشره وغير مباشره على مستلزمات الإنتاج ، وعدم إتباع الدولة لسياسات حماية لدعم المنتج.

- معدل الحماية الاسمي للعائد الفداني للقح في مصر :

بتقدير معدل الحماية الاسمي للعائد الفداني لمحصول القمح خلال نفس الفترة (٢٠١٢ -٢٠١٦) تبين من بيانات الجدول رقم (٤) أن معدل الحماية الاسمي للعائد الفداني لمحصول القمح كانت قيمه سالبه قدرت بحوالي (٢٦) % ، ويعني ذلك وجود ضرائب مباشره وغير مباشره على مزارعي القمح في مصر ، وفي نفس الوقت يوجد دعم للمستهلك ، وذلك لانخفاض هذا المعدل عن الصفر .

ج- معامل ومعدل الحماية الفعال لمحصول القمح في مصر :

يتبين من نتائج مصفوفة تحليل السياسات المبينه بالجدول رقم (٤) أن معامل الحماية الفعال لمحصول القمح بلغ نحو ٠,٧٢جنيه خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦) وهي قيمه تقل عن الواحد الصحيح ، ويعني ذلك وجود ضرائب في شكل حمايه سلبيه ضد مزراعي محصول القمح . أما بالنسبة لمعدل الحماية الفعال لمحصول القمح في مصر خلال الفترة المدروسة والتي تحسب من خلال طرح الواحد الصحيح من معامل الحماية الفعال مضروباً في ١٠٠ ، فقد بلغ نحو (٢٨) % وهي قيمه سالبه وهذه النتيجه تتفق وكافة النتائج السابقه بالبحث .

د- معامل تكلفة الموارد المحلية(معامل الميزة النسبية) لمحصول القمح في مصر :

يعبر عن معامل تكلفة الموارد المحلية بمعامل الميزة النسبية ويستخدم هذا المفهوم في قياس كفاءة الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق العالمي ، فهو يعكس التكاليف مقيمه إقتصادياً في إنتاج السلعة أو المحصول مقارنة بنظيرتها على المستوى العالمي ، كما تعكس أيضاً الميزة النسبية لنظام سلعه أو محصول ما ، وبالنظر لبيانات الجدول رقم (٤) تبين أن معامل تكلفة الموارد المحلية بلغ حوالي ٠,٣٤ جنيه لمحصول القمح في مصر أي أقل من الواحد الصحيح بنسبه كبيره ، ويعني ذلك تحقيق ميزه نسبيه في إنتاج محصول القمح.

وخلاصة مما سبق يتضح أن السياسات الإنتاجية المتبعه لمحصول القمح خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٦) كانت في غير صالح مزارعي القمح لفرض ضرائب ضمنيه عليهم التي أدت إلى إنخفاض الحافز لدى مزارعي القمح في مصر ، مما أدى إلى عدم إستقرار المساحات المزروعه لمحصول القمح خلال الفترة المدروسة .

جدول رقم (٤) نتائج معاملات مصفوفة تحليل السياسات الإنتاجية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

المعامل	معامل الحماية الاسمي(١)		معدل الحماية الاسمي(٢)		معامل الحماية الفعال(٣)	معدل الحماية الفعال(٤)	معامل تكلفة الموارد المحلية (معامل الميزاه النسبية)(٥)
	مستلزمات الإنتاج	العائد الفداني	مستلزمات الإنتاج	العائد الفداني			
المدلول	٠,٩٤	٠,٧٤	(٦) %	(٢٦) %	٠,٧٢	(٢٨)%	٠,٣٤

( ) الأرقام ما بين القوسين تمثل قيم سالبه.

(١) معامل الحماية الاسمي = قيمة مستلزمات الإنتاج أو العوائد مقيمه مالياً (بسعر السوق) / قيمة مستلزمات الإنتاج أو العوائد مقيمه إقتصاديا (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد)

(٢) معدل الحماية الاسمي = (معامل الحماية الاسمي للمستلزمات أو العوائد – ١) x ١٠٠

(٣) معامل الحماية الفعال = القيمة المضافة مقيمه مالياً (بسعر السوق) / القيمة المضافة مقيمه إقتصاديا (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد)

(٤) معدل الحماية الفعال = (معامل الحماية الفعال – ١) x ١٠٠

(٥) معامل تكلفة الموارد المحلية (معامل الميزة النسبية) = قيمة الموارد المحلية مقيمه إقتصادياً (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد) / القيمة المضافة مقيمه إقتصاديا (بسعر الحدود أو معامل التحويل المعتمد)

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدولين رقمي (٣) ، (٤)

ثانياً : تحليل السياسات الاستيرادية للقمح في مصر :

أما في هذا الشق من البحث فقد تم القيام بتحليل السياسات الاستيرادية للقمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) ، وذلك عن طريق التعرف على تطور كمية الواردات من القمح في مصر ، وكذلك تطور أهم العوامل المحدده لها : أهمها كمية الإنتاج ، والاستهلاك ، وعدد السكان ، وسعر الاستيراد ، كما يتناول أيضاً على تقدير العلاقات الفيزيقية بين كمية الواردات وكل من: كمية الإنتاج والاستهلاك وعدد السكان في مصر ، وسعر الصرف للجنيه مقابل الدولار ، وذلك للتعرف على طبيعة هذه العلاقات ،ومدى تأثير هذه العوامل على كمية الواردات من القمح في مصر .

١- تطور لإنتاج والاستهلاك والواردات بالمليون طن ، وسعر الاستيراد بالجنيه للطن لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦):

باستعراض بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق أتضح أن الإنتاج الكلي من القمح في مصر متذبذب نوياً، حيث بلغ أعلى إنتاج من القمح عام ٢٠١٣ بناتج قدر بنحو **٩,٤٦**مليونطن بنسبة قدرت بحوالي ١١٩,٧٥ % من متوسط إجمالي الإنتاج من القمح في مصر البالغ نحو ٧,٩ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٦)، بينما بلغ أدنى إنتاج من القمح في مصر نحو٦,٢٦ مليون طن عام ٢٠٠١ تمثل نسبة ٧٩,٢٤ % من متوسط إجمالي الإنتاج من القمح على مستوى مصر البالغ نحو ٧,٩ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠ -٢٠١٦) .

أما بالنسبة للاستهلاك القمح في مصر تبين من نفس الجدول أن أعلى استهلاك منه عام ٢٠١٠ حيث قدر بحوالي ١٧,٦٩مليون طن بمعدل بلغ حوالي ١٢٢,٨٥ % من متوسط إجمالي الاستهلاك من القمح في مصر البالغ نحو ١٤,٤مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) ، في حين بلغ أدنى استهلاك من القمح في مصر حوالي ١٠,٥١مليون طن عام ٢٠٠١ تمثل نسبة ٧٢,٩٩ % من متوسط إجمالي الاستهلاك من القمح في مصر البالغ نحو ١٤,٤مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) .

بالنسبة لكمية الواردات من القمح في مصر خلال الفترة المدروسة يتضح من الجدول رقم (٣) بالملحق أن أعلى كمية واردات من القمح في مصر بلغت نحو ١١,٥٢ مليون طن عام ٢٠١٦ بنسبة قدرت بحوالي ١٤٥,٠٩ % من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح البالغ نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) ، أما بالنسبة لأقل كمية واردات من القمح بلغت حوالي ٤,٩ مليون طن عام ٢٠٠٠ بنسبة قدر ت بنحو ٦١,٧١ % من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح في مصر البالغة نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) .

أما بالنسبة لسعر الاستيراد من القمح في مصر خلال الفترة المدروسة تبين من نفس الجدول أن أعلى سعر استيراد للقمح بلغ نحو ٣١٦٢ جنيه / طن عام ٢٠١٦ بنسبة ٢٢٨,٠٨% من متوسط إجمالي سعر الاستيراد من القمح في مصر البالغ نحو ١٣٨٦,٣٦ جنيه/ طن خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) ، في حين أن أدنى سعر استيراد القمح كان عام ٢٠٠٠ بسعر بلغ نحو ٤٩٦,٤٠ جنيه / طن يمثل نحو ٣٥,٨١ % من متوسط إجمالي سعر استيراد القمح البالغ حوالي ١٣٦٨,٣٦ جنيه / طن خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) .

٢- معادلات الاتجاه الزمني العام لكل من الإنتاج والاستهلاك والواردات بالمليون طن، وسعر الاستيراد بالجنيه لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦):

أ- معادلة الاتجاه الزمني العام لإنتاج القمح في مصر :

بتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام رقم (١) الواردة بالجدول رقم (٥) الخاصة بتطور إنتاج القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) تبين وجود زيادة سنوية معنوية إحصائياً عند ١ % ، حيث بلغت قيمة ت المحسوبة حوالي ٦,٧ وقد قدرت الزيادة السنوية بنحو ٠,٢٤مليون طن تمثل نحو ٣,٠٢% من متوسط إنتاج القمح في مصر والمقدر بنحو ٧,٩٤١ مليون طن ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (ر٢) حوالي ٠,٧٦ وقدرت قيمة ف بنحو ٤٥,٠٢ .

ب- معادلة الاتجاه الزمني العام لاستهلاك القمح في مصر :

بالنسبة لنتائج تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لاستهلاك القمح في مصر خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦) ، يتضح من المعادلة رقم (٢) الواردة بالجدول رقم (٥) أنه يوجد زيادة سنوية معنوية إحصائياً عند ١%، وقدرت هذه الزيادة السنوية بنحو ٠,٥٢ مليون طن تمثل نحو ٣,٦٤% من متوسط الاستهلاك من القمح

في مصر البالغ نحو ١٤,٢٩ مليون طن، وبلغ معامل التحديد (ر٢) نحو ٠,٧٨ وبلغت قيمة (ف) حوالي٥٤,٤٠.

ج- معادلة الاتجاه الزمني العام لواردات القمح في مصر :

النظر للمعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٥) يتبين أن هناك زيادة سنوية للواردات من القمح معنويه إحصائيا عند ١ % ، وقد بلغت هذه الزيادة نحو ٠,٦١ مليون طن تمثل نسبة ٧,٦٨ من متوسط الواردات المقدرة بنحو ٧,٩٤ مليون طن، خلال الفترة المدروسة بالبحث وهي (٢٠٠٠-٢٠١٦)٠ ،هذا وقد بلغ معامل التحديد (ر٢) ٠,٨٦ وبلغت قيمة (ف) بنحو ٨٦,٤٥.

د- معادلة الاتجاه الزمني العام لسعر استيراد القمح في مصر :

باستعراض المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٥) والتي تعبر عن الاتجاه الزمني لسعر الاستيراد للقمح بالجنيه للطن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) تبين وجود زيادة سنوية معنوية إحصائياً ١ % ، حيث قدرت الزيادة السنوية بنحو ١٧٧,٨ جنيه / طن تمثل نسبة ١٢,٨٢ % من متوسط سعر الاستيراد والمقدر بنحو ١٣٨٦,٣٦جنيه ، وبلغ معامل التحديد (ر٢) نحو ٠,٨٧ وبلغت قيمة (ف) بنحو ٩٥,١٦.

٣- أهم العوامل المحددة لكمية الواردات من القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦):

يعتبر الإنتاج والاستهلاك وعدد السكان وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار من أهم العوامل والمتغيرات المحددة بشكل كبير لكمية الواردات من القمح في مصر، وعلى ذلك تم تقدير بعض العلاقات الفيزيقية بينهما باعتبار أن كمية الواردات متغير تابع، والمتغيرات المحددة لها متغير مستقل للوقوف على طبيعة هذه العلاقة ، وتحديد مدى تأثير كل من هذه المحددات على كمية الواردات من القمح في مصر .

وباستقراء بيانات الجدول رقم (٦) تبين الآتي:

أ- طبيعة العلاقة الدالية الفيزيقية بين كمية الواردات وإنتاج القمح في مصر :

يعتبر إنتاج القمح أحد أهم العوامل المحددة لكمية الواردات منه ، حيث تحدد كمية الواردات من القمح في سنة ما في مصر بناءً على معرفة إنتاج القمح في السنة السابقة لسد العجز في كمية الإنتاج بناءً على الاستهلاك الفعلي من هذا المحصول ، وعليه تم تقدير العلاقة الدالية الفيزيقية بين كمية الواردات من القمح كمتغير تابع ، وكمية الإنتاج منه كمتغير مستقل خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) لدراسة طبيعة العلاقة الدالية بينهما رقم (١) الموضحة بالجدول رقم (٦) وتشير المعادلة أن هناك علاقة طرديه موجبه بين كل من كمية الإنتاج وكمية الواردات من القمح في مصر ، وقد ثبت معنوية النموذج إحصائياً باختبار ف ، حيث بلغت نحو ٢٤,٨٢ ، وثبت أيضاً معنوية ت عند مستوى ٠,٠١ حيث قدرت بنحو ٤,٩٨ ، هذا وقد وبلغ معامل التحديد ر٢ حوالي ٠,٦٢ ، ويعني ذلك أن مايعادل أن ٦٢ % من التغيرات الحادثة في كمية الواردات مسؤول عنها التغيرات في كمية الإنتاج من القمح ، وأن حوالي ٣٨ % من التأثيرات في كمية الواردات من القمح ترجع لعوامل أخرى غير الإنتاج من القمح تتحد في عدد السكان ، وكمية الاستهلاك من القمح .

ب- طبيعة العلاقة الدالية لفيزيقيه بين كمية الواردات واستهلاك القمح في مصر :

يعد استهلاك القمح في مصر أحد العوامل المحددة لكمية الواردات من هذا المحصول ، حيث تحدد كمية الواردات من القمح في سنة ما في مصر بناءً على معرفة استهلاك القمح في نفس السنة أو تقدير الاستهلاك المتوقع في السنة التالية للوفاء بمتطلبات الاستهلاك الفعلي من القمح للدوله ، وعليه تم تقدير العلاقة الدالية الفيزيقية بين كمية الواردات من القمح كمتغير تابع ، وكمية الاستهلاك منه كمتغير مستقل خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) وذلك لدراسة طبيعة العلاقة الدالية بينهما ، وبالنظر للمعادلة رقم (٢) المبينه بالجدول رقم (٦) حيث تشير هذه المعادلة إلى وجود علاقة طرديه موجبه بين كل من كمية الإنتاج وكمية الاستهلاك من

القمح في مصر ، وقد ثبت معنوية النموذج إحصائياً باختبار (ف)، حيث بلغت نحو ١٥٨,٨٤ ، وثبتت أيضاً معنوية المتغير المستقل عند مستوى ٠,٠١ واتضح ذلك عند إحتساب قيمة ت حيث قدرت بنحو ١٢,٥٢ ، هذا وقد وبلغ معامل التحديد ر٢ حوالي ٠,٩٢ ، ويدل ذلك أن نسبة ٩٢% من التغيرات التي حدثت في كمية الواردات يكون مسؤول عنها التغيرات في كمية الاستهلاك من القمح، وأن حوالي ٨% من التأثيرات في كمية الواردات من القمح ترجع لعوامل أخرى غير مدروسه في النموذج الإحصائي خلال الفترة المدروسة.

ج- طبيعة العلاقة الدالية بين كمية الواردات من القمح وعدد السكان في مصر:

يعتبر عدد السكان في مصر من أهم المحددات لواردات القمح في مصر ، حيث أنها يتحدد على آثارها الاستهلاك الكلي نتيجة معرفة الاستهلاك الفردي للقمح في سنة ما ، وعليه تقوم الدولة بتحديد كمية الاستيراد من القمح بعد تقدير كمية الإنتاج والاستهلاك والعجز في الإنتاج من القمح تعوضه الدولة من خلال كمية الاستيراد من القمح ، ولكي نتعرف على تلك العلاقة الفيزيقية بين كمية الواردات وعدد السكان تم تقدير العلاقة الدالية الفيزيقية بين كمية الواردات من القمح كمتغير تابع ، وعدد السكان في مصر كمتغير مستقل خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) لدراسة العلاقة الدالية بين المتغيرين ، وبالنظر للمعادله رقم (٣) الواردة بالجدول رقم (٦) ، تبين وجود علاقة طرديه موجبه بين المتغيرين مع ثبوت المعنوية الإحصائيه للنموذج الإحصائي المستخدم عند مستوى ٠,٠١ حيث بلغت قيمة ف نحو ٤٧,٣٦، وثبت أيضاً معنوية المتغير المستقل حيث قدرت قيمة ت بحوالي ٦,٨٨عند مستوى ٠,٠١ ، كما بلغ معامل التحديد ر٢ نحو ٠,٧٦ ، ويبرهن ذلك أن مايعادل حوالي أن ٧٦ % من التغيرات الحادثة في كمية الواردات من القمح مسؤول عنها التغيرات الحادثة في كمية الاستهلاك منه ، وأن حوالي ٢٤ % من التأثيرات التي حدثت في كمية الواردات من القمح ترجع لعوامل أخرى غير عدد السكان وفقاً لما اوضحته المعادلة .

د- طبيعة العلاقة الدالية بين كمية الواردات من القمح وسعر الصرف للجنيه في مصر:

يعد سعر صرف الجنيه مقابل الدولار من العوامل المحدده وكذلك المؤثره على كمية الواردات من القمح في مصر ، ويمكن أن يكون تأثيره أقل من العوامل الأخرى مثل الإنتاج أو الاستهلاك باعتبار أن إرتفاع الأسعار العالميه للقمح من خلال انخفاض سعر الجنيه مقابل الدولار لا يؤثر على كمية الواردات من القمح باعتبار أنه سلعه ضروريه لا يمكن الإستغناء عنها مهما حدث ، وبالرغم من توقع مدى علاقة أو تأثير تغير سعر الصرف للدولار مقابل الجنيه على كمية الواردات من القمح في مصر خلال الفترة المدروسة تم تقدير العلاقة الدالية بين كل من كمية الواردات من القمح في مصر كمتغير تابع ، وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار كمتغير مستقل خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦) ، وبإستقراء المعادلة رقم (٤) المبينه بالجدول رقم (٦) حيث تشير هذه المعادلة إلى وجود علاقه طرديه موجبه بين المتغير التابع الممثل في كمية الإنتاج من القمح في مصر ، وبين المتغير المستقل الممثل في سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار ، وقد ثبت معنوية النموذج المستخدم إحصائياً باختبار (ف)، حيث بلغت قيمتها نحو ١٨,٤٣ ، وثبتت أيضاً معنوية المتغير المستقل عند مستوى ٠,٠١ وذلك بالنظر لقيمة ت التي قدرت بحوالي ٤,٢٩ ، وقدر معامل التحديد ر٢ حوالي ٠,٥٥ ، ويعني ذلك أن تأثير المتغير المستقل الممثل في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار له تأثير متوسط على تغير كمية الواردات من القمح في مصر خلال الفترة المدروسة .

ه- طبيعة العلاقة الدالية بين كمية الواردات من القمح ، وعدد السكان وإنتاج القمح في مصر:

بالنسبة لطبيعة العلاقة الدالية بين كمية الواردات من القمح في مصر كمتغير تابع، وبين كل من عدد السكان وإنتاج القمح كمتغيران مستقلان ، فقد تم تقدير نموذج إحصائي لهذه العلاقة في صورة علاقه إنحداريه متعدده بين متغير ومتغيرين للتعرف على أيهما أكثر تأثيراً وتحديداً لكمية الواردات من القمح خلال

الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) ، وعلى هذا الأساس تم تقدير العلاقة الدالية بينهما باعتبار أن كمية الواردات من القمح متغير تابع ، وعدد السكان وإنتاج القمح في مصر متغير مستقل خلال الفترة (٢٠٠٠– ٢٠١٦) فقد أشارت المعادلة رقم (٥) الواردة بالجدول رقم (٦) إلى وجود علاقه طرديه موجبه بين كل من كمية الإنتاج كمتغير تابع وبين عدد السكان وإنتاج القمح في مصر كمتغيران مستقلان، وقد ثبت معنوية النموذج المستخدم إحصائياً ، حيث قدرت قيمة (ف) بنحو ٢٣,٧٩، كما ثبتت أيضاً معنوية المتغيران المستقلان عدد السكان وإنتاج القمح في مصر عند مستوى ٠,٠١، ٠,٠٥ حيث قدرت قيمة ت بنحو ٣,٠٣، ٠,٩٠على الترتيب.

جدول رقم (٥) الاتجاهات الزمنيه لكل من الإنتاج ، والاستهلاك ، وكمية الواردات بالمليون طن، وسعر الاستيراد لمحصول القمح بالجنيه للطن خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦)

م	المتغير التابع	المعادلة	المتوسط العام	معدل التغير %	ر٢	ف
١	كمية الإنتاج من القمح	ص^هـ = ٦,٩ + ٠,٢٤س هـ (٦,٧)**	٧,٩٤١	٣,٠٢	٠,٧٦	٤٥,٠٢
٢	كمية الاستهلاك من القمح	ص^هـ = ١١,٨ + ٠,٥٢س هـ (٧,٣٧)**	١٤,٢٩	٣,٦٤	٠,٧٨	٥٤,٤٠
٣	كمية الواردات من القمح	ص^هـ = ٤,٦٠ + ٠,٦١س هـ (٩,٣)**	٧,٩٤	٧,٦٨	٠,٨٦	٨٦,٤٥
٤	سعر الاستيراد من القمح	ص^هـ = ٤٧٤,٧٦+١٧٧,٨س هـ (٩,٧٦)**	١٣٨٦,٣٦	١٢,٨٢	٠,٨٧	٩٥,١٦

- ص^ تشير إلى القيمة التقديرية للمتغير التابع ،
- س هـ تشير إلى عنصر الزمن كمتغير مستقل .حيث هـ (١، ٢ ، ٣ ، ٤ .....١٦) .
- الأرقام مابين القوسين تشير إلى قيمة ت وتكون ** معنوي عند مستوى ١ % * معنوي عند مستوى ٥ %.

$$\text{معدل التغير} = \frac{B}{\text{المتوسط العام للمتغير التابع}} \times ١٠٠$$

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (١) بالملحق .

جدول رقم (٦) العلاقات الفيزيقية بين كمية الواردات من القمح وكل من كمية الإنتاج والاستهلاك بالمليون طن ، وسعر الصرف ، وعدد السكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)

م	البيان	المعادلة	المتوسط العام	معدل التغير	ر٢	ف
١	كمية الواردات والإنتاج	ص^هـ١ = -١,٠٧+ ٢,٨٥س هـ١ (٤,٩٨)**	٧,٩٤	٣٥,٨٩	٠,٦٢	٢٤,٨٢
٢	كمية الواردات والاستهلاك	ص^هـ٢ = - ٣,٩٨+١,١٦س هـ٢ (١٢,٥٢)**	٧,٩٤	١٤,٦١	٠,٩٢	١٥٨,٨٤
٣	كمية الواردات وعدد السكان	ص^هـ ٣ = -٢,٦٣+٠,٢٦س هـ ٣ (٦,٨٨)**	٧,٩٤	٣,٢٧	٠,٧٦	٤٧,٣٦
٤	كمية الواردات وسعر الصرف	ص^هـ ٤ =٣,٩١+٢,١٧س هـ ٤ (٤,٢٩)**	٧,٩٤	٢٧,٣٣	٠,٥٥	١٨,٤٣
٥	كمية الواردات مع عدد السكان والإنتاج	ص^هـ٥= -٣,٠١+٠,٢٧س هـ٥+١,٧٧ س هـ٦ (٣,٠٣)** (٠,٩٠) *	٧,٩٤	٣,٤٢ ٢٢,٤١	٠,٧٧	٢٣,٧٩

حيث :

ص^ هـ ١ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ١ تمثل الإنتاج كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٢ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ٢ تمثل الاستهلاك كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٣ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ٣ تمثل عدد السكان كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٤ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع ، س هـ ٤ تمثل عدد السكان كمتغير مستقل .

ص^ هـ ٥ تشير إلى القيمة التقديرية لكمية الواردات كمتغير تابع، س هـ ٥عدد السكان، س هـ ٦الإنتاج كمتغيران مستقلان .

الأرقام مابين القوسين تشير إلى قيمة ت وتكون ** معنوي عند مستوى ١ % * معنوي عند مستوى ٥ %

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالملحق .

وخلاصة مما سبق تبين أن المتغيرات الأكثر تأثيراً وتحديداً لكمية الواردات من القمح تتمثل في عدد السكان والاستهلاك والإنتاج من القمح في مصر وأخيراً سعر صرف الجنيه مقابل الدولار على الترتيب وأن جميع العلاقات الداليه بينهما كانت علاقات طرديه وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي .

في ضوء ما أوضحته النتائج بالبحث فقد توصل إلى أهم التوصيات الآتيه:

١- وضع سياسات حمائيه لمستلزمات الإنتاج لمحصول القمح ، وزيادة الدعم المقدم لها مما يؤدي إلى تشجيع المزارعين على زراعة هذا المحصول الهام .

٢- زيادة الأسعار المحلية للمنتج الرئيسي والثانوي للقمح لتواكب الأسعار العالميه لهذا المحصول الإستراتيجي لتشجيع مزارعي القمح في مصر ، وذلك لسد الفجوة القمحية وتقليل كمية الاستيراد من هذا المحصول

٣- وضع سياسات زراعيه خاصة لمحصول القمح في مصر تتميز بالإستقرار والوضوح ، ويراعى فبها عدم فرض ضرائب ضمنيه على مزارعي هذا المحصول ، لزيادة الحافز لديهم على زراعة هذا المحصول الهام .

٤- النهوض بانتاج محصول القمح من خلال البحث عن أفكار تكنولوجيه جديده من شأنها تؤدي لزيادة الإنتاج من القمح ، مع وضع برامج إرشاديه من شأنها تقلل من استهلاك القمح لدى المجتمع المصري وذلك تخفيض الاستهلاك الكلي من القمح وبالتالي تقليل الفجوة القمحية بين الإنتاج والاستهلاك من القمح في مصر .

٥- وضع سياسة استيرادية للقمح تواجه الزيادة في الاستهلاك المحلي منه نتيجة الزيادة الملحوظة في عدد السكان الدولة ، وعدم استيعاب المخزون القمحي ، وإرتفاع قيمة الواردات نتيجة سياسة الدولة الأخيرة نحو تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار .

الملخص:

يعتبر محصول القمح في مصر هو المحدد الرئيسي لقيمة وحجم الفجوة الغذائية، حيث أنه من المحاصيل الغذائية الرئيسية للغالبية العظمى من السكان ، حيث يستخرج منه الدقيق اللازم لإنتاج الخبز، والذى يمثل الغذاء الأساسى للمواطن المصرى، وتعتبر مصر من الدول الرئيسية المستوردة للقمح نظراً لعدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الإحتياجات المحلية منه . حيث يبلغ حجم الفجوة القمحية نحو ٧,٥ مليون طن ٢٠١٦ وحجم الإنتاج من القمح المصري لنفس العام حوالي ٩,٦ مليون طن في حين أن متوسط الاستهلاك القومي لنفس العام قدر حوالي ١٧,١مليون طن الأمر الذي يؤثر سلبيا بالضرر على معدل الأكتفاء الذاتي من القمح في مصر على أعتبار أن القمح يعتبر أهم المحاصيل الإستراتجية في مصر ولاغنى عنه في غذاء المواطن المصري خاصة الطبقات منخفضة الدخل والتى تمثل الشريحة الأكبر في فئات دخول المواطنين المصرين.

وتتمثل مشكلة البحث في أن محصول القمح يتأثر كغيره من المحاصيل أو أي نشاط إقتصادي بمدى نجاح وسلامة السياسات الزراعيه التي تنتهجها الدولة ، كما أن مزارعي القمح في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي إنتهجتها الدولة منذه فتره طويلة يكون حراً في زراعة أرضه واتخاذ قراراته الإنتاجية وفقاً لحساباته ، وذلك في ضوء آليات العرض والطلب وتغير الأسعار بالأسواق دون تدخل الدولة مما يؤثر على إنتاج القمح وزيادة الفجوة القمحية ،كما أن خضوع محصول القمح لظروف التجاره الحره باعتباره محصول استيرادي بالنسبة للدولة وعدم تحقيق ميزه نسبيه في الإنتاج بدرجه تضمن تحقيق معدلات عاليه من الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول الحيوي الهام ، فضلاً عن تزايد معدلات حجم الفجوة القمحية في مصر مما جعل الباحثان يقومان بهذا البحث من خلال تحليل السياسات الإنتاجية والاستيرادية لهذا المحصول خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٦) .

ويستهدف البحث بصفه أساسيه قياس أثر السياسة الإنتاجية الزراعيه المطبقه على إنتاج القمح في مصر كأحد أهم المحاصيل الإستراتيجيه، كما يستهدف البحث أيضاً تحليل السياسة الاستيرادية لمحصول القمح من خلال التعرف على تطور كمية الإنتاج والواردات وسعر الاستيراد من القمح ، وكذلك التعرف على العوامل المحدده للواردات من القمح ، وكذلك تحديد الفجوه القمحيه في مصر خلال الفترة المدروسة بالبحث، واعتمد البحث على أسلوبي التحليل الاقتصادي **الوصفي** والكمي لبنود التكاليف الإنتاجية والعوائد الفدانية لمحصول القمح في مصر مالياً وإقتصادياً ، وتقدير مصفوفة تحليل السياسات (PAM) بالإضافة لتقدير أهداف البحث، حيث اعتمد على تحليل السلاسل الزمنية ومعدلات النمو السنوية، وبعض المقاييس الاحصائية اللازمة.

واعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات المنشورة وغير المنشوره من مصادرها المختلفه ، مثل الإداره المركزيه للاقتصاد الزراعي – وزارة الزراعة ، والجهاز المركزي للتعبئه العامه والإحصاء ، كما استخدمت قواعد البيانات المتوفره على شبكة الإنترنت التابعه لمنظمة الاغذيه والزراعة FAO ،بالإضافه إلى بعض البحوث الاقتصادبه ، والنشرات الدوريه والمراجع العربيه والأجنبية ذات الصله بموضوع البحث.

وتوصل البحث لبعض النتائج أهمها :

١- بالنسبة لبند إجمالي التكاليف لمحصول القمح في مصر : تبين أن إجمالي التكاليف الإنتاجية المقيمه مالياً بلغت حوالي ٥٤٣٧ جنيه ، تفوق إجمالي التكاليف الإنتاجية المقيمه إقتصادياً المقدره بنحو ٥١٨٧,١٨ جنيه.

٢- تبين أن المتوسط العام للعائد الفداني لمحصول القمح المقيم مالياً بلغ نحو ٩٢٧٥,٦ جنيه وأنه يقل عن العائد الفداني المقيم إقتصادياً لنفس المحصول الذي بلغ حوالي **١٢٥٢٢,٠٦** جنيه ، خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦).

٣- قدر معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج المتاجر فيها لمحصول القمح بحوالي ٠,٩٤ جنيه ، في حين قدر معامل الحماية الاسمي للعائد الفداني لمحصول القمح بحوالي حوالي ٠,٧٤ جنيه خلال الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٦).

٤- بلغ معامل الحماية الفعال لمحصول القمح نحو ٠,٧٢جنيه خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦) . أما بالنسبة لمعدل الحماية الفعال لمحصول القمح في مصر بلغ نحو (٢٨) % وهي قيمه سالبه وهذه النتيجة تتفق كافة النتائج السابقه بالبحث .

٥- قدر معامل تكلفة الموارد المحلية بحوالي ٠,٣٤ جنيه لمحصول القمح في مصر أي أقل من الواحد الصحيح بنسبه كبيره ، ويعني ذلك تحقيق ميزه نسبيه في إنتاج محصول القمح .

٦- بلغ أعلى كمية واردات من القمح في مصر نحو ١١,٥٢ مليون طن عام ٢٠١٦ بنسبة قدرت بحوالي ١٤٥,٠٩% من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح البالغ نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، أما بالنسبة لأقل كمية واردات من القمح بلغت حوالي ٤,٩ مليون طن عام ٢٠٠٠ بمعدل قدر بنحو ٦١,٧١% من متوسط إجمالي كمية الواردات من القمح في مصر البالغة نحو ٧,٩٤ مليون طن خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦).

٧- تبين أن المتغيرات الأكثر تأثيراً وتحديداً لكمية الواردات من القمح تتمثل في عدد السكان والاستهلاك والإنتاج من القمح في مصر وأخيراً سعر صرف الجنيه مقابل الدولار على الترتيب وأن جميع العلاقات الداليه بينهما كانت علاقات طرديه وهذا يتفق مع المنطق الإقتصادي .

المراجع :

١- السيد حسن محمد جادو (دكتور) – دراسة بعنوان" دراسة تحليليه لمصفوفة تحليل السياسات الزراعيه لمحاصيل الحبوب في مصر "– المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد السابع والعشرون – العدد الثاني – يونيو ٢٠١٧ .

٢- عبد المرضي حامد عزام (دكتور) – تعريب "التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة من الوجهة التطبيقية " الأستاذ المشارك – كلية التجارة – جامعة الأسكندريه ، تأليف ريتشارد جونسون.
٣- عبد الوكيل إبراهيم محمد (دكتور) وآخرون ، دراسة بعنوان " دراسة مصفوفة تحليل السياسات الزراعيه لأهم محاصيل الاستيرادية في مصر " مجلة حوليات العلوم الزراعيه بمشتهر – العدد ٥٤ /٢ عام ٢٠١٦ – كلية الزراعة – جامعة بنها .
٤- محمود عيسى منصور (دكتور)، وآخرون، فريق عمل دراسة بعنوان" دراسة أثر التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي للأراضي القديمة والجديدة فيمصر " دراسة تعاقديه مع البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي – معهد بحوث الإقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعيه – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مايو ١٩٩٩ .

1- World Bank – The Economics Of Project Analysis – Washington DC `1991 – Page 220
2- F.A.O Comparative Advantage and Competitiveness of Crops Crop Rotation and Live Stck Products in egypt Regional office For Ner Est Cairo November 1999.

الملاحق

جدول رقم (١) بنود تكاليف الإنتاج الفدانية لمحصول القمح بالجنيه في مصر خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

السنة / البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	متوسط الفترة
أجور عمال	١٠٠٦	١١٧٦	١٣٢٩	١٣٥٤	١٣٩٢	١٢٥١,٤
أجور حيوانات	٨	١٠	--	--	--	٣,٦
أجور آلات	٥٨٠	٦٧٧	٢٣٧	٨٩٥	١٠٠٨	٧٧٩,٤
ثمن التقاوي	٢٣٠	٢٦١	٢٨٥	٣٠١	٣٢٥	٢٨٠,٤
ثمن السماد البلدي	١٠٦	١١٠	١١٣	١١٦	١١١	١١١,٢
ثمن السماد الكيماوي	٤٣٣	٤٤٣	٤٦٩	٥١٣	٥٥٣	٤٨٢,٢
ثمن المبيدات	١٠٢	١٠٠	١٣٢	١٣٠	١١٠	١١٤,٨
مصارف عموميه	٢٤٧	٢٧٨	٣٠٦	٣٣١	٣٥٠	٣٠٢,٤
التكاليف المتغيره	٢٧١٢	٣٠٥٥	٣٣٧١	٣٦٤٠	٣٨٤٩	٣٣٢٥,٤
الإيجار	١٧١٣	١٧٣٣	١٩٠٠	١٩٨٧	٣٢٠٥	٢١١١,٦
إجمالي التكاليف	٤٤٢٥	٤٨٠٨	٥٢٧١	٥٦٢٧	٧٠٥٤	٥٤٣٧

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الآراضي – قطاع الشؤون الاقتصاديه – الإداره المركزيه للإقتصاد الزراعي – سجلات قسم الإحصاء والتكاليف – بيانات غير منشوره .

جدول رقم (٢) الإنتاجية ، والعائد الفداني وصافي العائد بالجنيه خلال الفترة (٢٠١٢ – ٢٠١٦)

السنة / البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	متوسط الفترة
الإنتاجية الفدانية						
(رئيسي) أردب	١٨,٧٢	١٨,٩٥	١٨,٤٢	١٨,٨٢	١٨,٧٦	١٨,٧٣٤
(ثانوي) حمل	١١,٢٣	١١,٢٨	١١,٠٦	١١,٠٨	١١,٠٥	١١,١٤
السعر المزرعي						
(رئيسي) جنيه /أردب	٣٧٨	٣٨٧	٤١١	٤١٣	٤١٦	٤٠١
(ثانوي) جنيه / حمل	١٥٢	١٥٥	١٥٨	١٦٢	١٦٥	١٥٨,٤
العائد الفداني بالجنيه	٨٧٨٣	٩٠٨٢	٩٣١٨	٩٥٦٨	٩٦٢٧	٩٢٧٥,٦
التكاليف المتغيره بالجنيه	٢٧١٢	٣٠٥٥	٣٣٧١	٣٦٤٠	٣٨٤٩	٣٣٢٥,٤
تكلفة الفدان الإجماليه بالجنيه	٤٤٢٥	٤٨٠٨	٥٢٧١	٥٦٢٧	٧٠٥٤	٥٤٣٧
صافي العائد الفداني	٤٣٥٨	٤٢٧٤	٤٠٤٧	٣٩٤١	٢٥٧٣	٣٨٣٨,٦

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الآراضي – قطاع الشؤون الاقتصاديه – الإداره المركزيه للإقتصاد الزراعي – سجلات قسم الإحصاء والتكاليف – بيانات غير منشوره .

جدول رقم (٣) العوامل المحددة لكمية الواردات من القمح في مصر خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٦)

البيان السنة	الإنتاج الكلي بالمليون طن	الاستهلاك الكلي بالمليون طن	الواردات الكلية بالمليون طن	السعر العالمي بالدولار للطن	سعر صرف الجنيه مقابل الدولار	سعر الاستيراد بالجنيه للطن	السعر المزرعي جنيه للطن	عدد السكان بالمليون نسمة
٢٠٠٠	٦,٥٦	١٠,٦٤	٤,٩	١٤٦	٣,٤	٤٩٦,٤٠	٧٠٠	٦٣,٨
٢٠٠١	٦,٢٦	١٠,٥١	٤,٤١	١٥١	٣,٥	٥٢٨,٥٠	٧٠٥	٦٥,١٢
٢٠٠٢	٦,٦٣	١٢,٤٢	٥,٥٨	١٤٦	٤,٠	٥٨٤,٠٠	٧١٨	٦٦,٥١
٢٠٠٣	٦,٨٥	١٠,٩٦	٤٠,٦	١٤٩	٤,٥	٦٧٠,٥٠	٧٦٦	٦٧,٩١
٢٠٠٤	٧,١٨	١١,٧٥	٤,٣٧	١٦٧	٥,٩	٩٨٥,٣٠	١٠٠٠	٦٩,٣٣
٢٠٠٥	٨,١٤	١٣,٣١	٥,٦٩	١٦٣	٦,٢	١٠١٠,٦٠	١١٢٤	٧٠,٧٥
٢٠٠٦	٨,٢٧	١٤,٦٧	٨	١٧١	٥,٨	٩٩١,٨٠	١١٢٠	٧٢,٢٢
٢٠٠٧	٧,٣٨	١٣,٧٩	٨,٢٤	٢٦٢	٥,٧	١٤٩٣,٤٠	١١٤٦	٧٣,٦٤
٢٠٠٨	٧,٩٨	١٤,٥٥	٥,٣٣	٢٩٦	٥,٦	١٦٥٧,٦٠	١٩٩٧	٧٥,١٤
٢٠٠٩	٨,٢٥	١٥,٤٥	٩,١٢	٢٨٢	٥,٤	١٥٢٢,٨٠	١٦٠٠	٧٦,٩٢
٢٠١٠	٧,١٨	١٧,٦٩	١٠,٥٩	٢٤٥	٥,٥	١٣٤٧,٥٠	١٨٠٦	٧٨,٧٢
٢٠١١	٨,٤١	١٧,١٥	٩,٨	٣٢٦	٥,٦	١٨٢٥,٦٠	٢٣٣٣	٨٠,٤١
٢٠١٢	٨,٨	١٥,٧٨	٨,٢٥	٣٨٨	٥,٩	٢٢٨٩,٢٠	٢٥٤٢	٨٣,٩١
٢٠١٣	٩,٤٦	١٥,٩٨	١٠,٢٩	٢٦٤	٦,١	١٦١٠,٤٠	٢٥٣٨	٨٥,٣١
٢٠١٤	٩,٢٨	١٦,٤٨	١٠,٧	٣٠٠	٦,٩	٢٠٧٠,٠٠	٢٩٤٤	٩٥,٠٠
٢٠١٥	٩,١	١٦,٩٨	١١,١١	٣٣٦	٧,٧	٢٥٨٧,٢٠	٣٣٥٠	٩٧,٦٩
٢٠١٦	٨,٩٢	١٧,٥٠	١١,٥٢	٣٧٢	٨,٥	٣١٦٢,٠٠	٣٧٥٦	١٠١,٣٨
المتوسط	٧,٩	١٤,٤	٧,٩	٢٤٤,٩	٥,٦٦	١٣٨٦,٣٦	١٧٧٣,٢	٧٧,٩

المصدر:

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشؤون الاقتصاديه – الإدارةالمركزية للاقتصاد الزراعي – النشرة السنوية للإحصاءات الزراعية – أعداد متفرقة.
- موقع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (WWW.FAO.ORG).

Analysis Of Production And Importing Policies of Wheat Crop In Egypt

Dr. Emam Emam Hasab El-naby Metwaly Dr. Mohamoud Ezeet Abd Allatef
Senior Researcher at the Institute of Agricultural Economics Research

Summary

The wheat crop in Egypt is the main determinant of the value and size of the food gap. It is one of the main food crops of the vast majority of the population. It produces the flour necessary for the production of bread. which is the main food of the Egyptian citizen.

The problem of research is that the wheat crop is affected by other crops or economic activity to the extent of the success and safety of agricultural policies pursued by the state.

The research aims at measuring the impact of the agricultural production policy applied to wheat production in Egypt as one of the most important strategic crops. The research also aims to analyze the import policy of the wheat crop by identifying the development of the quantity of production. importation and import price of wheat. as well as identifying the determinants of imports of wheat . And to identify the

quantitative gap in Egypt during the period studied. The research was based on the descriptive and quantitative economic analysis of the cost of production and the yield of the wheat crop in Egypt financially and economically. SAT (PAM) as well as to assess the objectives of the research. which was based on time series and annual rates of growth analysis. some statistical measures necessary.

The research was based mainly on data published and not published from various sources. such as the Central Administration of Agricultural Economics - Ministry of Agriculture. the Central Agency for Public Mobilization and Statistics. and also used the databases available on the Internet of the Food and Agriculture Organization of FAO. in addition to some research economics. Arab and foreign references related to the subject of research.

The research reached some of the most important results:

1- The total cost of the wheat crop in Egypt showed that the total cost of the project was estimated at LE 5437. exceeding the total estimated economic cost of the farm estimated at LE 5187.18.

2- The general average of the feddan yield for the wheat crop. which is the financial resident. was estimated at LE 9275.6. and it is less than the feddan's resident yield. which is equivalent to the same yield which reached LE 12522.06 during the period (2012-2016).

3- .The nominal protection coefficient for the inputs of the production of the wheat crop was estimated at LE 0.94 . while the nominal protection coefficient for the yield of the wheat crop was estimated at LE 0.74 during the period (2012-2016)

4- .The effective protection coefficient for wheat crop reached LE 0.72 during the period (2012-2016). As for the rate of effective protection of the wheat crop in Egypt amounted to about (28)%. which is a negative value and this result is consistent with all the previous results research

5- estimated cost of local resources cost of about 0.34 pounds for wheat crop in Egypt. which is less than the right one by a large proportion. and this means achieving a comparative advantage in the production of wheat crop.

6- The highest import price of wheat at 3162 pounds / ton in 2016 by 228.08% of the average total price of wheat imports in Egypt of about 1386.36 pounds / ton during the period (2000 - 2016). while the lowest import price Wheat was in 2000 at a price of LE 496.40 / tonne.

7- The most significant and specific variables for wheat imports are the population. consumption and production of wheat in Egypt and finally the exchange rate of the pound against the dollar respectively. and that all relations between the two countries were direct relations and this is consistent with economic logic.